الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٣

الاثنين ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٣٤ من جدول الأعمال :
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ١٠٤٧

البند ١٥ من جدول الأعمال :
إنتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية (تابع)
(ج) انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية ١٠٥٥

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٣٤ من جدول الأعمال

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

١ - **السيد سورينهو** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : ان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ذات أهمية بالغة ليس بالنسبة لجميع بلدان وشعوب المنطقة فحسب ، باعتبارها تهم وتؤثر بشكل مباشر على وجودهم الحاضر والمستقبل ، بل وبالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين أيضا حيث أن جنوب شرقي آسيا بموقعه الجغرافي السياسي يمثل منطقة استراتيجية من الدرجة الأولى .

٢ - ان الدوافع التي حملت في العام الماضي بعض البلدان ومنها بلدي على ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة قد ذكرت بوضوح في المذكرة المرفقة بالطلب[1] ويمكن تلخيصها كما يلي .

٣ - خلال الأربعين عاما الماضية لم تعرف منطقة جنوب شرقي آسيا السلام أو الاستقرار . وفي الأربعينات كانت جميع شعوب وبلدان هذه المنطقة ، بدرجات متباينة ، من الآثار الوخيمة للحرب العالمية الثانية التي أخذت شكل غزو وحشي من جانب القوات الأجنبية تلاه احتلال في بادىء الأمر ثم نضال مسلح من أجل التحرر . وخلال الخمسينات خاضت جميع بلدان وشعوب جنوب شرقي آسيا ، بوسائل مختلفة ، نضالا من أجل تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها الكامل ضد نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية .

٤ - وخلال هذه الفترة نالت جميع بلدان المنطقة استقلالها ، فيما عدا البلدان الثلاثة في الهند الصينية التي واصلت نضالها ضد الاستعمار الجديد والكفاح ضد الحرب الامبريالية العدوانية حتى عام ١٩٧٥ ، واستفادت من السلام والحرية التي اكتسبتها لتكريس جهودها من أجل التنمية والبناء الوطني لصالح تقدم ورفاهية شعوبها .

٥ - بيد أن استمرار الحرب في الهند الصينية ، التي بلغت أشدها خلال السنوات الأخيرة من الستينات وبداية السبعينات ، قد جعل الوضع العام في المنطقة شديد الاضطراب .

٦ - وبعد النصر التاريخي لشعوب الهند الصينية الثلاثة في عام ١٩٧٥ ، بدأ عهد من السلام والاستقلال والاستقرار والتعاون يسود جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ، غير أنه ، لسوء الحظ ، لم يدم طويلا ، وذلك بسبب التدخل الجديد من قبل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه البلدان بدرجات متباينة .

٧ - وكان هذا التدخل الجديد أكثر دهاء وأكثر مكرا لأنه صادر عن دولة كبرى آسيوية لها أطماع في الهيمنة والتوسع لا حدود لها ازاء جميع جاراتها الصغرى ، وإزاء المنطقة بأسرها ، وهي تعرف تماما الأماكن التي تستطيع أن تمارس أنشطتها فيها .

٨ - ولتحقيق هذه المخططات السوداء ، فان هذه الدولة الكبرى قد لجأت الى شتى الأساليب ، ولا سيما بتوسيع اتفاقها وتواطئها وتحالفها المنكر مع القوى الامبريالية والرجعية التي تحاول هي الأخرى أن تحافظ على وجودها في جنوب شرقي آسيا .

٩ - وبالتعاون الوثيق مع قوى الشر هذه ، ومع غيرها من القوى الرجعية ، فان هذه الدولة الكبرى ذات الأطماع في الهيمنة والتوسع تعمل بطريقة منهجية في جميع بلدان المنطقة على تعزيز أنشطة من يسمون بالمجموعات الثورية بتأييدها وتمويلها ، بهدف بث الفرقة بين شعوب المنطقة ، وفيما بين أفراد الشعب الواحد ، واثارة بلدان المنطقة ضد بعضها البعض ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، ومعارضة الخط السياسي للسلم والاستقلال والصداقة والتعاون الذي أخذت به بلدان الهند الصينية الثلاثة ، والأسوأ من ذلك أنها تتدخل بصورة سافرة في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا الذي يحاول جاهدا أن ينفض عنه آثار الابادة الشاملة .

١٠ - وليس ثمة أدنى حاجة للتأكيد على أن هذه الأعمال منفرة ومهدرة للكرامة لأنها آتية من دولة قوية تدعي في كل وقت أنها « صديقة » لبلدان العالم الثالث ، وأنها جزء لا يتجزأ منه ، ومما يدعو الى السخرية أيضا أنها تدعي الدفاع عن مصالح البلدان المتوسطة والصغيرة .

١١ - ان هذه الأعمال تعتبر المصدر الأساسي للتوتر الشديد السائد حاليا في جنوب شرقي آسيا . ان هذا التوتر ، بالإضافة الى كونه يمثل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم ، إنما

Digitized by UNOG Library

يشكل عقبة خطيرة أمام تطبيع وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بين جميع بلدان المنطقة ، والتي لا تتطلع شعوبها ، بجميع طبقاتها الاجتماعية ، الا الى العيش في سلام وانسجام فيما بينها ومع سائر شعوب العالم .

١٢ ـ لقد عاشت شعوب جنوب شرقي آسيا منذ الأزل جنبا الى جنب تصنع تاريخها وذاتيتها ، وتبني استقلالها كدول وأمم وفقا للظروف النوعية والذاتية لكل منها ، ولا شك أنه يطلب إليها أن تعيش معا بهذا الشكل الى الأبد .

١٣ ـ وانطلاقا من هذا الاعتبار ، فمن المرغوب فيه ، بل من الضروري لشعوب وبلدان جنوب شرقي آسيا لتأمين مستقبل مضمون ورخاء لأجيالها المقبلة ، أن تعمل معا ، مستفيدة من امكانياتها الضخمة الاقتصادية والبشرية والثقافية ، من أجل وضع حد للتدخلات الخارجية بجميع أشكالها ومظاهرها ، وكذلك لأي لجوء الى القوة ، الذي يعد المصدر الأساسي لخلافاتها الحاضرة والعدو اللدود لهدوئها وتقدمها .

١٤ ـ ولابدَّ ان لهذه الأهداف أن تتحقق ، شيئا فشيئا ، بفضل الرغبة الحازمة من قبل جميع بلدان المنطقة ، التي يجب أن تضع المصالح العليا ذات المدى الطويل لأممها فوق كل اعتبار . وفضلا عن ذلك فان التاريخ قد دلل بوضوح على أن المواجهة لا تؤدي الا الى مأزق كبير . وفي حالة جنوب شرقي آسيا فان ذلك يزيد من سوء التفاهم ، ويطيل أمد المعاناة وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين البلدان المعنية ، وفي الوقت نفسه يشجع كل أنواع المناورات والتدخلات من قبل القوى الخارجية ، الأمر الذي سيحول هذه المنطقة بكاملها الى بؤرة للتوتر الدائم ، مما يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر كبير .

١٥ ـ اننا نؤمن باخلاص أن بلدان العالم الثالث ، ومعظمها قد عانى ولازال يعاني من المناورات والتدخلات الامبريالية ومن الاستعمار الجديد وهيمنة الأمم الكبرى ، سوف تفهم تماما الطابع الخطير لهذا الوضع السائد حاليا في منطقة جنوب شرقي آسيا . والى هذه الشعوب ، أولا وقبل كل شيء ، والى البلدان المحبة للسلام والتقدم ، نوجه نداء لمعاونتنا على اعادة الثقة والسلم والاستقرار والصداقة والتعاون الى منطقتنا التي طالت معاناتها .

١٦ ـ ان شعوب جنوب شرقي آسيا ، وبصفة خاصة شعوب الهند الصينية الثلاثة ، التي عرفت خلال ثلاثين عاما آلاما شديدة ودمارا سببه العدوان الامبريالي ، ترغب بقوة في السلام لاعادة بناء بلادها وتحسين ظروف المعيشة لسكانها . انها ترجو أن تعيش في تفاهم تام وحسن جوار مع جميع جاراتها وبلدان العالم الأخرى ، وذلك على أساس من الاحترام التام للاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة ، والمصلحة المتبادلة . وعلاوة على ذلك فان بلدان الهند الصينية الثلاثة قد اختارت بمحض ارادتها سياسة ، لا رجعة فيها ، للسلم والاستقلال والصداقة وعدم الانحياز والتعايش السلمي .

١٧ ـ وبالتالي أليس من المعقول والعادل أن نطلب الى المجتمع الدولي ، وخاصة الى منظمة الأمم المتحدة ، التي ترمي أهدافها النبيلة الى تعزيز السلم والتفاهم والتعاون بين جميع الشعوب ، أن تقدم لنا ، بصورة ايجابية ، مساعدتها لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا العميقة ؟

١٨ ـ اننا نرغب في أن تسير بهذه الروح مناقشة البند المطروح الآن أمام الجمعية العامة . وكما قلنا فان لكل شيء أوانه . فهناك وقت للدموع ، ووقت للسرور ، ووقت للمواجهة ، ووقت للتعاون . ونأمل بشدة أن يكون وقت الدموع والمواجهة قد ولى بلا رجعة ، ليتيح لأوقات السرور والتعاون أن تسود للأبد داخل هذه الجمعية وخارجها سواء كان الأمر يتعلق بمنطقة جنوب شرقي آسيا أو بغيرها .

١٩ ـ أما فيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا فكما أشارت مذكرة وزارة خارجية بلادي « لا يزال هناك عدد من الاختلافات في الرأي بين مجموعتي البلدان فيما يتعلق بتقييم أسباب التوتر الذي يهدد بالانفجار في أي لحظة ... ووسائل ازالته » . [انظر *A/36/561* ، المرفق] ان ذلك لا يشكل ولا ينبغي أن يشكل عقبة أمام كل ما نبذله من جهود صادقة مستمرة لمواصلة الجهود للتخفيف من مثل هذه الخلافات وازالتها . كما أن المذكرة تعلن أيضا :

« ولذا فإن مواصلة الحوار بين المجموعتين من البلدان » ـ أي بلدان الهند الصينية ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ـ « هو وحده الذي يمكن أن يتيح تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين ، والقضاء على تلك الاختلافات ، والبحث فيما بينها معا عن وسائل تسوية لازالة الأسباب التي تهدد استقلال الدول وسيادتها ، وبوجه عام السلم والاستقرار في المنطقة .

« ان هذا النهج يتمشى مع الاعلان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شهر شباط/فبراير ١٩٨١ ، والذي يدعو جميع الدول في المنطقة الى إجراء حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها ، واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تدخل القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل » . [المرجع نفسه] .

٢٠ ـ ان « متابعة مثل هذه الاتجاهات » لا تتفق مع مبادىء وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز فحسب بل وتدخل أيضا في الممارسة التي تتبعها الهيئات الدولية الأخرى كمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية ، فقد طلبت دائما هذه المنظمات حل المسائل الاقليمية من قبل الدول المعنية نفسها . وفضلا عن ذلك ، فان « مثل هذه الاتجاهات » تتجاوب تماما مع مبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الذي يكرس مكان الصدارة للتسوية السلمية لجميع أنواع الخلافات .

٢١ ـ وتمسكا بسياسة السلام والصداقة والتعاون وحسن الجوار ، فان بلدان الهند الصينية الثلاثة قد اقترحت على بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ان تتفق معا على مبادىء معينة تحكم علاقاتها المتبادلة . ان هذه المبادىء التي عرضها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمام هذه الجمعية الموقرة في جلستها ١٦ خلال المناقشة العامة ، موجودة في المذكرة التي سبق أن تكلمت عنها . ومع ذلك ، فاسمحوا لي بالنسبة الى السادة المندوبين هنا الذين ليست لديهم هذه المذكرة أو الذين لم يقرأوها ، ان أذكرهم ببعض هذه المبادىء التي تبدو أساسية وهي :

« احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لكل دولة ، وعدم التدخل والمساواة ، والمنافع المتبادلة ، والتعايش السلمي بين المجموعتين من البلدان المنتمية الى الهند الصينية والى رابطة جنوب شرقي آسيا ، من أجل السلم والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

« احترام حقوق شعب كل بلد في القيام بحرية في اختيار

Digitized by UNOG Library

وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ؛ والقيام بحرية بتحديد خطه السياسي الداخلي والخارجي وفقا لمبادىء عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة ؛ والامتناع عن فرض ارادة طرف على الآخر .

« ضرورة أن يقتصر الحق في تحديد الشؤون الداخلية والخارجية لكل بلد ينتمي الى مجموعتي البلدان المنتمية الى الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا على شعب كل بلد ، دون أن يخوّل أي بلد لنفسه الحق في التدخل في هذه الشؤون ، سواء على أساس فردي أو جماعي وسواء أكان ذلك التدخل مباشرا أم غير مباشر .

« تسوية المسائل موضع النزاع والاختلافات في العلاقات بين مجموعتي البلدان المنتمية للهند الصينية ورابطة جنوب شرقي آسيا وكذلك فيما بينها وبين بلدان المنطقة الأخرى بالوسائل السلمية وبواسطة التفاوض وبروح تؤمن بضرورة قصر الحق في تسوية مشاكل جنوب شرقي آسيا على بلدان المنطقة ، وفقا لمبادىء المساواة والصداقة والاحترام المتبادل والتفاهم ، مع مراعاة المصالح المشروعة لكل بلد وبالاتفاق المشترك ودون قيام طرف بفرض ارادته على الطرف الآخر ، ودون تدخل خارجي ودون اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها .

« احترام حق كل بلد من بلدان الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا وكذلك بلدان جنوب شرقي آسيا الأخرى في الدفاع ، على أساس فردي أو جماعي وفقا لمبادىء عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة ، عن نفسها ؛ وعدم السماح لأي بلد باستخدام معاهدات الدفاع الجماعية للدفاع عن مصالحه الخاصة ومعارضة بلدان المنطقة الأخرى .

« مواصلة التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتطويره في جميع الميادين الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية والرياضية والسياحية بين المجموعتين من بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك مع بلدان جنوب شرقي آسيا الأخرى على أساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة ، بغية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلتين وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار لمصلحة جهود التشييد التي يبذلها كل بلد حسب ظروفه الخاصة .

« ... ، التزام البلدان الخارجة عن المنطقة باحترام استقلال وسيادة بلدان المنطقة وسلامتها الاقليمية . وضرورة وضع حد لجميع أشكال الضغط والتهديد من الخارج التي من شأنها أن تخلق وضعا من التوتر والعداء بين بلدان المنطقة .

« عدم سماح بلدان المنطقة لأي بلد باستخدام اقليمها كقاعدة للعدوان والتدخل المباشر أو غير المباشر ضد البلدان الأخرى .

« إعلان هذه البلدان استعدادها للتعاون مع البلدان الأخرى الخارجة عن المنطقة ومع المنظمات الدولية ولتقبل مساعدتها غير المشروطة بشروط سياسية .

« ضرورة ألّا يؤدي التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف بين بلدان المجموعتين المنتميتين الى الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا وكذلك فيما بينها وبين بلدان المنطقة الأخرى ومع البلدان الخارجة عن المنطقة ، بأية حال من الأحوال ، الى الاساءة الى أمن ومصالح بلدان المنطقة الأخرى ، وألّا يكون هذا التعاون موجها ضد أي بلد ثالث » . [المرجع نفسه] .

٢٢ ـ هذه هي ، سيدي الرئيس ، بعض المبادىء التي حرصت نظرا لأهميتها الرئيسية ، على أن أذكّر بها الجمعية العامة مع خوفي من تكرارها هذا ، وهي مبادىء حرصت بلدان الهند الصينية الثلاثة على أن تعرضها للدراسة وذلك لاعادة الثقة في العلاقات بين مجموعتي البلدان والتوصل كما نصّت المذكرة : « الى عقد اتفاق أو أي شكل من الالتزام والتعهد بين مجموعتي بلدان الهند الصينية وبين رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ، وهي مستعدة لدعوة البلدان الأخرى في المنطقة للمشاركة في هذه المفاوضات » [المرجع نفسه] .

٢٣ ـ وليس هناك ما يدعو الى الاشارة الى أن الالتزام المذكور سوف يسجل خطوة حاسمة على طريق تحول جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون وذلك لمصلحة شعوب هذه المنطقة وكذلك لمصلحة دعم السلم والاستقرار العالمين .

٢٤ ـ ان وفد بلادي اذن ، يدعو الجمعية العامة لكي تسهم اسهاما ايجابيا في هذا الاتجاه . ان مثل هذا الوضع المعقد السائد في جنوب شرقي آسيا ، لا يمكن أن يحل بين عشية وضحاها فهناك جهود لابد أن تبذل ، وحوار ومفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف لابد ان تجري بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا .

٢٥ ـ ولذلك ، نود أن نعرب عن اغتباطنا بأنه قد جرى ، في اطار دراسة هذا الموضوع ، حوار صريح بناء بين ممثلي لاوس وفييت نام من ناحية وبين ممثلي رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا من ناحية أخرى . وسوف نبذل قصارى جهدنا حتى يستمر هذا الحوار وينمو حتى نتوصل بالتشاور مع زملائنا الى حلول لجميع المشاكل . ونحن على ثقة من أننا ، اذا لم نتعرض لأي تدخل خارجي ، سوف نتوصل جميعا مع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا الى القضاء على الوضع السائد في منطقتنا وان نبدأ جميعا عهدا من السلام والاستقرار والصداقة والتعاون المثمر .

٢٦ ـ **السيد اندرسون** (استراليا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان استراليا جزء من منطقة آسيا والمحيط الهادىء وتولي اهتماماً وثيقاً بالسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وبالصداقة والتعاون مع جميع جاراتها في تلك المنطقة . ولهذه الأسباب فقد أيدت استراليا دائما مفهوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على أنها مقراً للسلم والصداقة والحياد في تلك المنطقة .

٢٧ ـ ولذلك ، فان وفد بلادي قد درس بعناية واهتمام مذكرة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

٢٨ ـ اننا نجد أن معظم هذه المبادىء سليمة تماما . فمن ذا الذي يستطيع أن يطعن في مبدأ احترام الاستقلال والسيادة ووحدة وسلامة أراضي كل بلد في جنوب شرقي آسيا ، وفي مبادىء عدم العدوان والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي بينها ؟ ومن ذا الذي ينكر حق شعب كل بلد في أن يختار وأن يطبق بحرية نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، أو أن يحدد بحرية سياسته الداخلية أو الخارجية وفقا لمبادىء واهداف عدم الانحياز والميثاق ؟

٢٩ ـ وحينما ننظر الى الوضع الحالي في جنوب شرقي آسيا وبصفة خاصة الموقف في كمبوتشيا ونسأل كيف تطبق هذه المبادىء في الواقع تنشأ الصعوبات . وحينما نفعل ذلك نجد ان الاستقلال والسيادة ووحدة وسلامة اراضي دولة كمبوتشيا الواقعة في جنوب

Digitized by UNOG Library

شرقي آسيا قد انتهكت من جانب فييت نام التي تقع في جنوب شرقي آسيا التي غزت قواتها العسكرية كمبوتشيا ومازالت تحتلها وذلك انتهاكا للميثاق . ونجد أيضا أن شعب كمبوتشيا قد حرم من حقه الاساسي في ان يختار بحرية صورة حكومته وسيادته الداخلية والخارجية .

٣٠ ـ وقد قال وزير خارجية استراليا في خطاب الى رابطة فكتوريا الاسترالية الآسيوية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ما يلي :

« ان مستقبل فييت نام يكمن في العلاقات البناءة مع جاراتها في جنوب شرقي آسيا . ولكن يبدو أن فييت نام غير قادرة على أن تفهم المخاوف التي يثيرها سجلها العسكري وقوتها واحتلالها لكمبوتشيا وعلاقتها مع الاتحاد السوفياتي . ان فييت نام مازالت عنيدة ومشكلة كمبوتشيا ستظل دون حل الى أن يتم سحب القوات الفييتنامية » .

٣١ ـ اننا لا نستطيع ان ننظر في مذكرة لاوس بجدية قبل أن يتم انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا وقبل أن يكون هناك احترام عالمي للحق الاساسي لشعب خمير في تقرير المصير . ان المبادىء النبيلة التي تشير اليها ، تبطل عن طريق الحقائق الفظّة التي تشهدها كمبوتشيا حالياً .

٣٢ ـ غير أننا لا يمكن أن ننتهي من بحث الموضوع دون ان نحث فييت نام على احترام المبادىء التي تعهدت بها ، وعلى وضعها موضع التنفيذ . كما أننا ندعو فييت نام مرة أخرى الى ان تسحب قواتها العسكرية من كمبوتشيا وأن تحترم حقوق وحريات جاراتها وان تشارك الاغلبية الساحقة في الجمعية العامة وفقا لقرارها ٥/٣٦ بأن تعمل من أجل ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ؛ وذلك لأن تحقيق مثل هذه التسوية سيمهد بدوره الطريق أمام استعادة الظروف المؤدية للسلم الحقيقي والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

٣٣ ـ **السيد هافان لو** (فييت نام) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : للعام الثاني على التوالي ، تدرس الجمعية العامة ، بمبادرة من مجموعة من الدول من بينها فييت نام ، المسألة المعنونة « مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا » . وخلال العام الماضي ، فقد استمرت منطقة جنوب شرقي آسيا في كونها احدى مناطق التوتر في العالم وواجهت خطر التفجر الذي يصعب التنبؤ بآثاره . ان مثل هذه الأوضاع تثير اهتمام وقلق المجتمع الدولي .

٣٤ ـ وللأسف ، فانه يبدو من المناقشات التي جرت في الدورة الخامسة والثلاثين والتي تجري في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ان اختلافا في الرأي مازال قائما بين مجموعتي دول جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بأصل وأسباب التوتر ، وبالتالي فيما يتعلق بالحلول التي يجب ايجادها للمشاكل . ولقد تم شرح وجهات نظر الأطراف باستفاضة ، ويتضح منها انه في القريب العاجل ليس من الممكن ازالة هذه الخلافات .

٣٥ ـ ومن ناحية أخرى ، وخلال هذه السنة نفسها ، فان الدول المنتمية الى مجموعتي الدول في المنطقة قد اجرت على مختلف المستويات اتصالات وتبادلا للرأي كانت ضمنها زيارات نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لمعظم دول رابطة جنوب شرقي آسيا ، ولقاءات تمت بين وزيري ونائبي وزيري خارجية فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونظرائهما في سائر بلدان جنوب شرقي آسيا . وفي هذه الدورة ذاتها ، جرت محادثات ثنائية بين وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونظرائه في اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وعقدت اجتماعات عمل ضمت ممثلي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وممثلي دول رابطة جنوب شرقي آسيا الخمس . ان هذه الاتصالات واللقاءات سمحت لمجموعتي الدول بزيادة التفاهم المتبادل فيما بينها وبخلق الثقة المتبادلة تدريجيا واعتبرت مفيدة من قبل الطرفين . وما تجدر الاشارة اليه هو أن تبادل الرأي هذا قد أوضح ان مجموعتي الدول من صالحهما المشترك استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة كما انهما تشتركان في تطلعاتها الى ضرورة أن تسود العلاقات فيما بينها روح حسن الجوار والتمسك بمبادىء التعايش السلمي . ان تبادل الرأي هذا ، قد ابرز أيضا الارادة المشتركة لمواصلة الحوار والتوصل بمثابرة الى اجراءات واقعية لازالة الخلافات بين مجموعتي بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، وانه اتجاه ايجابي يفي بغرض شعوب المنطقة ورغبتها في استتباب الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم .

٣٦ ـ وعلى المدى الطويل كانت ومازالت سياسة بلادي قائمة على السلام والصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة في جنوب شرقي آسيا . وخلال السنوات الاربعين الماضية ، فان فييت نام وبلدان الهند الصينية الاخرى استطاعت بفضل كفاحها التحرري الوطني وبما بذلته من تضحيات كبيرة أن تحصل على استقلالها وسيادتها ، ودافعت عنهما ورفضت مخططات التدخل والعدوان التي وضعتها الدول الامبريالية والمهيمنة وأحبطت مناوراتها الرامية الى بث الفرقة وخلق المواجهة ، وقد اسهم ذلك في بدء عصر جديد موات للسلم والاستقرار والصداقة والتعاون بين بلدان المنطقة .

٣٧ ـ ومنذ نهاية الحرب الثانية في الهند الصينية في عام ١٩٧٥ فان فييت نام ـ وقد تناست الماضي ـ اعلنت سياستها القائمة على اربعة مبادىء من أجل تطبيع علاقاتها مع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . وقد قام المسؤولون في بلادنا بزيارات رسمية لمختلف عواصم بلدان جنوب شرقي آسيا . كما بذلت جهود كبيرة من الطرفين لاقامة علاقات مبنية على التعايش السلمي والصداقة والتعاون في جميع المجالات بين دول المنطقة ، وقد اسفر ذلك عن نتائج اولية مشجعة .

٣٨ ـ ومع ذلك فان اعادة السلم الى الهند الصينية ـ الذي ارتاحت اليه ورحبت به جميع القوى المحبة للسلم والعدالة في العالم بما في ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا وفييت نام ـ كانت امرا لم يرق لجارنا الكبير في الشمال الذي تعرضت مطامحه في الهيمنة الى الاحباط . وقد أدى ذلك ، الى تنفيذ سياسة التدخل والعدوان الفاضح ، ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، ابتداء بفييت نام الموحدة والمستقلة مما أغرق المنطقة مرة أخرى في ويلات الحرب ، وبث من جديد الفرقة بين بلدان المنطقة . ان العلاقات بين بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا تتردى يوما بعد يوم . ورغم ذلك ، فان فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية تواصل تنفيذ سياسة السلام والصداقة مع الدول المجاورة المنتمية الى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وقد اتخذت دول الهند الصينية الثلاث مبادرة التقدم بمقترحات بناءة ترمي الى تبديد المخاوف واعادة الثقة المتبادلة ، وتحسين العلاقات بين المجموعتين ، واعادة السلام والاستقرار الى المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٣٩ ـ في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، اقترح مؤتمر وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث ، الذي انعقد في فينتيان ، تدابير محددة للتخفيف من حدة التوتر على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . واعادة السلام والأمن في مناطق الحدود بين البلدين ، والتقدم نحو حل المشاكل التي تهم جميع الأطراف[٢] . وبهذه الروح ، وبموافقة حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الشعبية ، اقترحت فييت نام في الجلسة ٣٦ للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة اجراء يرمي الى انسحاب جزئي لقوات فييت نام من كمبوتشيا . غير ان هذا الاقتراح البناء لم يكن له ، للأسف ، صدى لدى جيراننا .

٤٠ ـ وخلال السنة الحالية ، اتخذ وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث ، الذين اجتمعوا في مدينة هوشي منه في كانون الثاني/يناير [انظر A/36/68] وكذلك في بنوم بنه في حزيران/يونيه [انظر A/36/328 و Corr.1] ، مبادرات جديدة للسلام على قدر كبير من الأهمية .

٤١ ـ ومؤخرا ، خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، ظهرت مرة أخرى حسن نية بلدان الهند الصينية في المذكرة هامة المقدمة من وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي تتضمن المبادىء السبعة التي يجب أن تحكم علاقات التعايش السلمي بين مجموعتي بلدان الهند الصينية ، ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا من أجل السلام والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهي المبادىء التي قام ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتقديم شرح وافٍ لمضمونها ومعانيها .

٤٢ ـ ويظهر التحليل الموضوعي بوضوح جانبي الأوضاع التي تسود حاليا جنوب شرقي آسيا . فهناك من ناحية تدخل دول خارجة عن المنطقة ، وهناك من ناحية أخرى المشاكل القائمة بين دول المنطقة . ان تلك المقترحات والمبادرات الجديدة الصادرة عن دول الهند الصينية متمشية مع حقيقة الأوضاع في جنوب شرقي آسيا ، لأنها مبنية على التمييز بين جانبي تلك الأوضاع . وانطلاقا من هذا التقييم ، فهي تتضمن أساليب جديدة وملائمة لحل كل نوع من المشاكل المرتبطة بالعلاقات بين دول المنطقة .

٤٣ ـ وللأسباب التي سنحت لنا الفرصة عرضها على الجمعية ، نحن على يقين من أن سبب انعدام الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وتردي العلاقات بين دول المنطقة كان ولا يزال تدخل الدول الأجنبية في المنطقة . لذلك فإنه ، في سبيل استتباب الأمن والاستقرار، من الضروري ، بل من الأساسي والملح ، أن نضع حدا لذلك التدخل .

٤٤ ـ ومهما قيل عن مصدر التوتر في جنوب شرقي آسيا ، فإنه من غير الممكن انكار النزاع الحالي الذي تسببت به الصين ضد دول الهند الصينية الثلاث . ان التسوية السلمية لذلك النزاع ، وهو ما نادت به دائما دول الهند الصينية الثلاثة ، ممكنة بل يجب أن تكون عن طريق التفاوض المباشر بين دول الهند الصينية والصين . ومن المؤكد أن لتدخل الصين ، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، بعد دولي . وكانت تشكل حرب العدوان الامريكية الأخيرة ضد فييت نام أكبر خطر هدد السلام العالمي ، غير أنها سويت أيضا بطريقة مباشرة بين فييت نام والولايات المتحدة .

٤٥ ـ لقد تقدمت حكومة فييت نام ، مثابرة منها في سعيها الى التسوية السلمية للنزاع ، بمقترحات بناءة الى حكومة الصين بغية القضاء على حالة التوتر ، واعادة السلام والعلاقات الطبيعية بين البلدين . ولقد اقترحنا على الصين استئناف المفاوضات بيننا وبينها ، وأعلنا عن استعدادنا لبدء مرحلة ثالثة من المفاوضات في أي وقت . وقد اقترحت بلدان الهند الصينية الثلاثة على الصين التوقيع على معاهدات عدم اعتداء ، ومعاهدات للتعايش السلمي بين الصين وكل البلدان الثلاثة . ولكن الطرف الصيني هو الذي رفض باستمرار مقترحاتنا ، وبين عن طريق موقفه المتشدد هذا ، أنه عازم على مواصلة سياسة الهيمنة والعداء ضد دول الهند الصينية ، وضد أمن واستقرار المنطقة .

٤٦ ـ ان فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوتشيا ، اذ تحرص على التضامن والصداقة التقليدية بين الشعب الصيني ، وشعوب الهند الصينية الثلاث ، واذ تتطلع بلهفة الى اقامة حسن الجوار مع الصين ، لن تألوا جهدا في ايجاد تسوية سلمية للنزاع ، لاقتناعنا الراسخ بأنه ، لابد ، في النهاية ، من انتصار القضية العادلة ومن أن تسود الصداقة بين الشعوب .

٤٧ ـ أما بالنسبة للخلافات في اطار العلاقات بين دول الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فان بلادي لازالت تعتقد أن أي حل لتلك المشكلة لابدّ أن يقوم على فكرة ، ألا وهي ضرورة حل أي مشكلة تخص جنوب شرقي آسيا من جانب دول المنطقة نفسها ، وذلك عن طريق المفاوضات ودون شروط مسبقة ، وأن يكون الحل قائما على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة ووحدة اراضي كل دولة ، وعلى أساس المساواة واحترام المصالح المشروعة ، ودون فرض رأي أي من الأطراف على الأطراف الأخرى ، ودون تدخل من الخارج . هذه الفكرة الأساسية سائدة في العلاقات بين الدول ، في مناطق عديدة في العالم ، في أوروبا وفي افريقيا ، وفي امريكا اللاتينية ، بغية تسوية المشاكل الاقليمية ، وهي تتمشى تماما مع مبادىء حركة عدم الانحياز ومبادىء الميثاق .

٤٨ ـ فيما يتعلق بمنطقة جنوب شرقي آسيا ، فقد أثبت الواقع أنه لن يكون من الممكن أن تحل الخلافات بصورة جذرية بين مجموعتي الدول ، طالما بقي تدخل القوات الأجنبية في المنطقة قائما . ولكننا نعتقد أن ما يمكن أن يكون ، بل ما يجب أن يتحقق بسرعة في الوقت الحالي ، هو مواصلة الحوار بين الطرفين حتى نجد سويا الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق مزيد من التفاهم والثقة المتبادلين ، مع الامتناع عن اتخاذ اية اجراءات تزيد من تردي الأوضاع . وعلى هذا النحو ، يتمكن الطرفان من توفير الجو الملائم لازالة الخلافات وتحسين العلاقات بين مجموعتي الدول ، والتقليل من امكانيات التدخل الخارجي ، والتقدم خطوة خطوة في طريق اعادة السلام والاستقرار في المنطقة .

٤٩ ـ ونظرا لتعقد المشاكل ، لا يمكن لهذه العملية الحساسة الخاصة بتطبيع العلاقات بين مجموعتي البلدان أن تتم بين ليلة وضحاها ، كما لا يمكن أن تتم في اطار المناقشات الحادة التي تزيد من التوتر القائم . وفي رأينا ، لا يمكن لهذا الهدف الكبير أن يتحقق الا بالمثابرة وعلى مستويات متعددة ، وعن طريق عملية اتصالات مباشرة بين الدول المعنية ذات السيادة التي تحدوها ارادة سياسية متساوية لانهاء خلافاتها وحل مشاكلها لصالح المنطقة بصفة عامة ، ولصالح كل بلد فيها .

٥٠ ـ وبهذه الروح ، فان بلدان الهند الصينية الثلاثة قد اقترحت اطارا واسعا بما فيه الكفاية للمفاوضات على أساس المبادىء المعترف بها عالميا . ان المبادىء التي اقترحناها على أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تشمل قضايا تهمنا جميعا بالنسبة للعلاقات بين مجموعتي

Digitized by UNOG Library

البلدان على المدى القصير والطويل ، وفي مجالات مختلفة للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بدءا بالاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ، الى الثقافة والرياضة والسياحة ، بما في ذلك التعاون بين البلدان الواقعة على بحر الصين الجنوبي ، والتعاون بين بلدان المنطقة وبلدان خارجها .

٥١ ـ ان هذه الاقتراحات قد تقدمت بها بلدان الهند الصينية الثلاثة تحدوها رغبة صادقة في التفاوض ، وهي ليست مقترنة بأية شروط مسبقة . وفيما يتعلق بموضوع المفاوضات وبالاجراءات التي يجب اتخاذها ، فان بلدان الهند الصينية الثلاثة قد أبدت مرونة واقترحت جدول أعمال مفتوح يستطيع أي بلد أو أية مجموعة من البلدان أن تدرج عليه أية مشكلة ترى من الضروري ادراجها وتتعلق بالسلام والاستقرار في المنطقة . ان المناقشات سوف تدور على اساس المساواة التامة لمعالجة الموضوعات التي تثيرها مجموعتا البلدان . ويمكن للمفاوضات ان تتم في اطار مؤتمر اقليمي أو عن طريق مشاورات بين بلدان المنطقة ، سواء كانت مشاورات ثنائية أو متعددة الاطراف ، شريطة أن تسفر عملية الحوار عن حل مقبول بالنسبة لجميع بلدان المنطقة . وقد يعقد مؤتمر دولي فيما بعد لتأكيد وضمان الاتفاقات التي تصل اليها بلدان المنطقة .

٥٢ ـ وتوقعا لأية صعوبات قد تصادفها بعض بلدان المنطقة ، فقد حرصنا على تحديد حقيقة أن المشاركة في المؤتمر أو المشاورات لا تعني الاعتراف المتبادل على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي . وقد اتفقت بلدان الهند الصينية الثلاثة على اقتراح بأن يكون لكل مجموعة من البلدان ممثل واحد أو ممثلان . وأخيرا فان المؤتمر الاقليمي أو المشاورات الاقليمية يمكن أن تدور في حضور مراقبين من خارج المنطقة . ومن الممكن دعوة الامين العام للأمم المتحدة ، أو عددا من البلدان التي تتفق عليها مجموعتا الهند الصينية واتحاد بلدان جنوب شرقي آسيا ، لحضور هذا المؤتمر .

٥٣ ـ وترحب بلدان الهند الصينية الثلاثة بالمساعي الحميدة للأمين العام بغية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين مجموعتي البلدان في اطار تسوية المشاكل المتعلقة بالسلام والاستقرار في المنطقة .

٥٤ ـ وقد تساءلت وفود عديدة بحق ، خلال المناقشات التي دارت في هذه الدورة عما اذا كان الابقاء على عصابة بول بوت كعضو في منظمتنا يشكل العقبة الأساسية التي تحول دون تمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها في حل المشاكل المرتبطة بالسلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . ومن ناحية أخرى ، فان بلدان الهند الصينية قد اعلنت أنه لو استبعدت الأمم المتحدة بول بوت وبطانته ، فقد يطلب الى المنظمة مبادرة عقد مؤتمر دولي للاعتراف بالاتفاقات التي تبرم بين بلدان المنطقة ولضمانها ، وهي الاتفاقات التي سوف تعقد خلال المؤتمر الاقليمي أو المشاورات الاقليمية .

٥٥ ـ اننا نقول ان مقترحات بلدان الهند الصينية الثلاثة منصفة لأنها لا ترمي أبداً الى الدفاع عن مصالحنا على حساب مصالح رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بل هي على عكس ذلك مفيدة للطرفين . وكما اثبت الواقع خلال الثلاث سنوات الماضية ، فان أية محاولات لفرض حل يحقق غرض طرف واحد سوف يؤدي الى طريق مسدود ، ويزيد من حدة المواجهة بين مجموعتي البلدان ، ويسهم في خلق الظروف التي تؤدي الى زيادة التدخل الخارجي في المنطقة . ان جميع البلدان في المنطقة على علم بأن مثل هذه الاوضاع ، التي يمكن أن تكون لها آثار يصعب السيطرة عليها ، لن تكون لها أية فائدة ولن تحقق أية منفعة سواء لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أو لبلدان الهند الصينية أو لقضية السلام والاستقرار في المنطقة . انها لا تفيد الا من لهم مصلحة في الابقاء على التوتر والمواجهة بين بلدان المنطقة للصيد في الماء العكر بغية تحقيق مطامعهم القائمة على الهيمنة والتوسع في المنطقة بكاملها .

٥٦ ـ وباختصار ، فان مقترحات بلدان الهند الصينية الثلاثة التي تنبع من سياسة ثابتة وطويلة المدى هي مقترحات مبنية على الواقع ومتمشية مع العقل والمنطق ، كما أنها مرنة وواقعية ومنصفة تهدف الى اجراء مفاوضات علنية وصريحة .

٥٧ ـ ان بلدان الهند الصينية على علم تام بتعقدّ الاوضاع الحالية . ونحن لسنا بواهمين اذ أن الخلافات بين مجموعتي البلدان لا يمكن أن تسوى بسهولة . وبشكل تدخل القوات الخارجية ، المعادية لأهدافنا المشتركة وهي السلام والاستقرار في المنطقة ، دائما عقبة كبرى في سبيلنا .

٥٨ ـ اننا نميل الى التفاؤل لعدة أسباب . أولا ، ان بين بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا مصالح مشتركة : فهناك روابط تاريخية وثقافية ، وهناك نفس المعاناة والاذلال وكل ما تعرضنا له أثناء عصر الاستعمار ، وتحدونا نفس التطلعات الى الاستقرار والأمن بمنأى عن أي تدخل من الخارج . كما أن هناك تشابها في مواردنا البشرية والطبيعية ، وفي مشاكلنا التي يجب تسويتها لتحقيق التنمية الاقتصادية . ان أقوى عامل يقرب بيننا هو اهتمامنا المشترك بالسلام والاستقرار في المنطقة كي نكرس كل جهودنا للبناء الوطني وفقا للطريقة التي يختارها كل منا بحريته .

٥٩ ـ لقد كانت هناك فترة من الزمن عاشت فيها مجموعتا البلدان تحقق التنمية وتنعم بالسعادة في جو من العلاقات المتبادلة القائمة على التعايش السلمي . ان المواجهة التي حدثت قبل عام ١٩٧٥ ، وأدت الى تردي العلاقات بين مجموعتي البلدان في المنطقة لم نتسبب نحن فيها ولكنها كانت نتيجة لسياسة التدخل والعدوان التي كانت تمارسها البلدان الخارجة عن منطقتنا : ان بلدان الهند الصينية الثلاثة على يقين من أن عملية التشاور والحوار بين مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا سوف تساعدنا ، ان عاجلا أو آجلا ، على ايجاد حل عادل ومقبول لمشاكلنا المشتركة .

٦٠ ـ ولذلك ، فان اختيار الحوار هو الوسيلة الحكيمة التي تتمشى مع الاتجاه العام الحالي في حركة عدم الانحياز . ان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ قد « دعا جميع دول المنطقة الى اجراء حوار يؤدي الى تسوية خلافاتها واقامة الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة والى القضاء على تدخل القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل » [A/36/116 ، المرفق ، الفقرة ٨٥] .

٦١ ـ وقد كرر هذا المطلب أيضا اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيويورك في ٢٥ و ٢٨ ايلول/سبتمبر الماضي . [انظر A/36/566] . ان هذا يتمشى أيضا مع الاتجاه العام للمجتمع الدولي بأكمله الذي تم التعبير عنه بكل وضوح ، خلال هذه الدورة السادسة والثلاثين بغية تعزيز الانفراج وازالة التوتر وتسوية الخلافات عن طريق التفاوض . ان ممثلي بلدان عديدة محبة للسلام والعدالة ، قد وجهوا نداءً يهدف الى تعزيز الحوار ، أو على الأقل الامتناع عن اتخاذ أي اجراء يعيق عملية المشاورات الدائرة بين بلدان المنطقة .

٦٢ ـ ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في هذه الدورة بادراج

Digitized by UNOG Library

بند في جدول أعمالها بعنوان « مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا » يبرهن مرة أخرى على الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي للوضع المتوتر والمتفجر في هذه المنطقة .

٦٣ ـ ويسعدنا أن نحيط الجمعية العامة علما بأن المشاورات بين ممثلي بلدان المنطقة لا تزال مستمرة في جو من التعاون الصريح والودي . ان وفد فييت نام يحاول جاهدا أن يقدم تحليلا موضوعيا للموقف ولاقتراحاتنا حتى نعطي للجمعية العامة عناصر للتفكير فيها . ويحدونا الأمل الصادق في أن تسهم الجمعية العامة على نحو ايجابي في الجهود الرامية الى استتباب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا بتشجيعها الاتجاه الى الحوار بين بلدان المنطقة .

٦٤ ـ وفيما يتعلق بفييت نام من جانبها ، فانها عازمة ، كعهدها دائما ، مع بقية بلدان الهند الصينية على العمل دون كلل لخدمة قضية السلم والاستقرار والصداقة والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا والسلم في آسيا والعالم .

٦٥ ـ **السيد زاينال عابدين** (ماليزيا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : اليوم ، ينجذب انتباهنا مرة أخرى الى منطقة جنوب شرقي آسيا ، وذلك ضمن إطار البند ٣٤ من جدول أعمالنا . ومنذ أيام قليلة مضت ، أجرينا مداولة ساخنة بشأن التوتر والخطر السائدين في المنطقة والنابعين من الموقف المتفجر في كمبوتشيا . وقد وافقت الجمعية العامة ، بأغلبية ساحقة ، على القرار ٥/٣٦ والذي أيدت فيه الاعلان والقرار الصادرين عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا[٣] . وقد صوّت زملاؤنا من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام مع مؤيديهم ، ضد هذا القرار . غير أنه يطلب الينا اليوم أن نتداول بشأن مسألة السلم والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وذلك على مستوى أعلى وبمعزل عن الأحداث الخطيرة التي تدور حالياً في كمبوتشيا والتي استغرقت فترة طويلة ، متجاهلين سلسلة القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن . ويجب أن أقول بكل تواضع ، منذ البداية ، ان ذلك لن يجدي نفعاً . فنحن لسنا بصدد بحث أكاديمي في هذه الهيئة الموقرة . ان المشكلة أمامنا هي مشكلة حقيقية وهي تتعلق بأرواح الملايين من الناس ، بما في ذلك مئات الآلاف من اللاجئين عبر الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، ولا يمكن أن نغمض أعيننا عن المشكلة أو ننحيها جانبا متظاهرين بأنها غير قائمة .

٦٦ ـ ان البند موضع المناقشة متسع في مداه ، وعام في موضوعه ، ونبيل في أهدافه بحيث لا يستطيع أحد ان يثير خلافاً بشأنه . هل هناك أحد في جنوب شرقي آسيا لا يرغب في السلام ؟ وهل هناك أحد لا يريد الاستقرار الضروري للتنمية ؟ أو لا يعتبر التعاون ضمانا للتقدم والرفاهية في المنطقة بصفة عامة ؟ والواقع اننا جميعا نتصور بناء ضخما للتعاون الاقليمي يحتاج الى جهود ومثابرة لبنائه ، بناءً يقوم على أساس متين وسليم من مبادىء العلاقات الدولية التي لابد أن تعتبرها جميع الأطراف المعنية مبادىء مقدسة . وأضفى ميثاق الأمم المتحدة ، وبيان باندونغ[٤] وكذلك حركة عدم الانحياز على مثل هذه المبادىء ، صبغة مقدسة ولست في حاجة الى تكرارها ، فلقد وردت بطريقة واضحة في اقتراحنا الخاص بمنطقة سلم وحرية وحياد الذي أعلن في ١٩٧١[٥] . ومع ذلك ، يجب أن نركّز على أن انتهاك أي من هذه المبادىء ، سوف يقوّض فورا أسس التعاون الاقليمي التي تتطلب منا بذل الجهود لبنائها ، وسوف يسخر بالمثل والتطلعات الواردة في هذا البند موضع المناقشة .

٦٧ ـ ومن المفهوم عموما أن المطلب الأساسي لأي شكل من أشكال التعاون الثنائي أو الاقليمي ، هو توفر ثقة متبادلة بين الدول . وينبغي أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار اذا أردنا تعزيز التعايش بين النظامين السياسيين السائدين في المنطقة . ويجب لمثل هذا التعايش أن يكون ايجابيا في مضمونه وفحواه لا مجرد حالة من التسامح المتبادل . أو الأسوأ من هذا أن يعتبر فرصة يستغلها جانب لتخريب استقرار ووحدة وسلامة الجانب الآخر بطريقة مستترة . وكما قلت خلال الجلسة ٤٦ للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، فلقد شعرنا بتشجيع بفضل التطور في المنطقة وسعينا جادين الى تحقيق مثل هذا التعايش . والواقع أننا قد بدأنا مبادرات للتعاون الاقليمي المجدي . وفيما يتعلق بماليزيا ، فلقد شرعنا في برنامج خاص بإحياء صناعة المطاط الطبيعي الفييتنامي ، والتي دمرت وخرّبت خلال سنوات الحرب .

٦٨ ـ ولسوء الحظ ، فان غزو فييت نام العلني لكمبوتشيا في نهاية عام ١٩٧٨ قد سبب لنا صدمة عنيفة . كيف نستطيع أن نمد يد التعاون الى بلد تجاهل عمداً أسس القانون الدولي والمبادىء الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ؟ كيف يطلب الينا أن نصدق الزعم بتوفر النوايا الحسنة من جانب قادة فييت نام في حين أنهم سعوا ، عمدا وبطريقة تنطوي على التواطؤ ، الى اشراك قوة عظمى قبل بداية مثل هذا الغزو ؟ وعندما يمكن تجاهل حدود كمبوتشيا تذرعاً بحجة ممارسة حق الدفاع عن النفس ، فما هي الحدود الأخرى التي يمكن تجاهلها لنفس الأسباب ؟ انني أتذكر نظرية سمعتها منذ عدة سنوات تقول انه في أرجاء المحيط الواسعة تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك متوسطة الحجم ، وتأكل هذه بدورها الأسماك الصغيرة ، وتأكل الأسماك الصغيرة الروبيان (القريدس ـ الجمبري) ؛ غير أن بعض هذه الأخيرة يكون ساماً في بعض الأحيان . ولذلك ، لا يمكن لفييت نام أن تطبق قانون المحيطات أيا كانت الظروف . ان تطبيق هذا القانون على كمبوتشيا قد حطم كلية قوة مصداقية فييت نام ، وقضى على ما تبقى من ثقة كانت سائدة بين بلدان المنطقة . فاذا كانت فييت نام صادقة في نواياها الرامية الى اقامة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فان عليها اذن أن تستجيب الى النداءات الموجهة من المجتمع الدولي بسحب قواتها من كمبوتشيا ، وأن تسعى الى ايجاد حل سياسي شامل لمشكلة ذلك البلد . ان مثل هذا الحل سيحقق مصلحة مباشرة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولفييت نام ولنا جميعا بصفة عامة في المنطقة .

٦٩ ـ ولقد طلب الينا زملاؤنا من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام أن نواجه وأن نقبل الحقيقة في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا . ويطلب الينا أن نسلم بحقيقة أن نظام هينغ سامرين ، راسخ الاقدام ويسيطر تماما على البلد ، وأن الموقف لا يمكن أن يعود الى الوراء . ولكن يبدو ان الحقيقة مختلفة بعض الشيء عن ذلك . اننا نرى في كمبوتشيا نظاما سوف ينهار فورا دون وجود ٢٠٠ ألف جندي فييتنامي في البلد . اننا نرى بلدا لا يزال في قمة الحرب الأهلية التي يشنها الوطنيون الكمبوتشيون من ناحية ، في مواجهة قوات فييت نام من ناحية أخرى . اننا نرى بلدا مازال يعتمد الى حد كبير على المساعدات الغذائية الأجنبية لاطعام الملايين من الجائعين ، ونرى أرضا تدفع مئات الآلاف من شعبها الى الخروج من حدودها سعيا وراء الطعام والمأوى ، ونرى شعبا غير راغب في العودة الى دياره ، ونرى مأساة انسانية لها أبعاد ضخمة تهتز لها مشاعر البشر في جميع انحاء العالم ، ونرى الشعب الذي حقق حضارة « انجكور » يقع تحت وطأة المجاعة والحرمان ، ونرى

Digitized by UNOG Library

الكمبوتشيين الابرياء ضحية حروب ليست حروبهم ، ونرى بلداً صغيراً ضعيفاً يقع ضحية لجار قوي .

٧٠ ـ وبايجاز فاننا نرى أنفسنا أيضا ، اذا لم نكن حذرين ، نقع ضحايا لموقف مماثل ونواجه المصير نفسه والمأساة ذاتها . هذه هي الحقيقة التي نراها ، وبالتالي فان ردنا واضح وهو أننا نريد من الفييتناميين واللاوسيين أن يجلسوا معنا كما نص على ذلك القرار ٥/٣٦ وان نسعى جميعا لايجاد حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا في أسرع وقت ممكن . وبالنسبة الينا ، فان استعدادهم أو عزوفهم هو المعيار الذي تقاس به قوة المصداقية لديهم ، وعلى أساسه نقيم ، ما اذا كانت لديهم ، بحق ، النية في اقامة السلم والتعاون الاقليمين أم لا .

٧١ ـ ولقد قيل انه بالنسبة الى السعي نحو ايجاد حلول للمشكلات العديدة في جنوب شرقي آسيا ، فان فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تتخذان المواجهة مسلكاً لهما بل التعاون ، ولذلك فانه ينبغي على بلدان المنطقة ان تجتمع معا في ملجأ عن دون أي تدخل خارجي . وفي الواقع ان النهج الاقليمي الذي لا ينطوي على المواجهة لحل المشكلات المشتركة ، هو الطريق الذي سارت عليه ماليزيا دائما وهو قائم على مبدأ عدم استخدام القوة في تسوية المنازعات . ولقد كنت أتمنى ألا تنسى فييت نام هذا المبدأ أو هذا المنهج قبل أن قررت غزو كمبوتشيا منذ سنوات قليلة مضت ، فما كنا لنواجه المشكلة الحالية اليوم . ولذلك فاننا لا نستطيع في هذه المرحلة ان نلزم انفسنا بخدعة بديهية باسم هذا النهج الاقليمي الذي ينطوي على عدم المواجهة . وفي المقام الأول ، لا يمكن أن يطلب الينا أن نقبل ، ولو بطريقة غير مباشرة ، وذلك عن طريق تجاهل النزاع الكمبوتشي . ولا نستطيع ان نشارك في أية مبادرة تنطوي باسم التعاون الاقليمي على اتخاذ موقف مواجهة ضد أي بلد خارج المنطقة . وفي رأينا أن هذا لن يؤدي إلا الى جرنا الى مشاكل أشد خطورة من شأنها توريط دولة كبرى واشتراكها في المواجهة في المنطقة نفسها .

٧٢ ـ ان الموقف في كمبوتشيا بصفة خاصة والسلام والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا بصفة عامة ، لا يمكن أن يبحث بمعزل عن بقية الأوضاع . وفي الوقت الذي نوافق فيه على أننا يجب أن نبتعد عن التنافس في الخصومة بين الدولتين العظميين الا أننا ندرك أننا في حاجة الى تعاونهما حتى نستطيع تحقيق هدفنا . ان طريق المواجهة لن يحقق النتيجة المرجوة . ان المصالح المشروعة للدولتين العظميين في منطقتنا يجب التسليم بها أيضا بالمثل .

٧٣ ـ ولهذا السبب فان ايماننا الخالص يتمثل في أن الصيغة التي قدمها مؤتمر كمبوتشيا في تموز/يوليه والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٥/٣٦ ، هي الاقتراح العملي القادر على البقاء بالنسبة لجميع الأطراف المعنية . انها منهج يستطيع أن يضمن السلام الدائم وعدم الانحياز والحياد لكمبوتشيا ويمكن أن يحقق السلام والاستقرار في فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويؤمن السلام والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا . انها صيغة تستطيع أن تؤدي الى انسجام العلاقات بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام من ناحية وبين جارها الكبير في الشمال وجارها الأصغر في الجنوب من ناحية أخرى . انها طريق يستطيع أن يكفل في نفس الوقت المصالح المشروعة لأصدقاء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام ، وفوق كل شيء يمكن أن تعني آفاقا براقة للسلام والتقدم والسعادة بالنسبة الينا جميعا في جنوب شرقي آسيا .

٧٤ ـ **السيد سوجا** (تشيكوسلوفاكيا) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : لسوء الحظ ، فاننا في هذه السنة لم نستطع أيضاً وضع حد للتوتر المستمر والاضطرابات الدائمة في احدى أكثر المناطق تفجرا في جنوب شرقي آسيا . ان الوضع في هذه المنطقة ينطوي على تهديد خطير للسلم والأمن ويثير بطبيعة الحال مصدرا لقلق عدد كبير من البلدان ليست فقط بالضرورة ضمن بلدان هذه المنطقة .

٧٥ ـ ان السبب الرئيسي لهذا الوضع يرجع الى السياسة المغامرة التي ترمي الى خلق عدم الاستقرار في المنطقة من الخارج والعمل على اشاعة عدم الثقة والصراع ؛ وهذا كله نتيجة للتواطؤ بين الامبريالية والهيمنة الصينية ، فهذه هي القوى التي تعمل ـ مناقضة بذلك على نحو فاضح مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ـ على تقويض استقلال البلدان ذات السيادة في المنطقة ، منتهكة سلامة أراضيها ومشعلة الحرب النفسية ضدها ومرتكبة أعمالا عدوانية مباشرة بما فيها العدوان المسلح الذي يسمونه دروسا . وطالما أن هناك تهديدا من بكين بتلقين فييت نام درسا ثانيا وطالما تستمر المحاولات من الخارج للابقاء بصورة مصطنعة على التوتر على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند وطالما لا يوضع حد للمساعدة السخية الخارجية العسكرية والمادية والمعنوية والدبلوماسية لفلول جماعة بول بوت وغيرها من الجماعات التي لا يساندها شعب كمبوتشيا ، فانه لن يتيسر القضاء على مصدر التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

٧٦ ـ وتنسب الى هذه الفئة المخربة أيضا المحاولات المبذولة لادماج ما يسمى بالجبهة أو حتى نوع من حكومة ائتلافية لاحدى الدول ذات السيادة في المنطقة التي لا يزال شعبها حراً ، تنتخب بحرية ودون تشكك أعلى هيئات حكومته ، وهذه الهيئات تنفذ بالفعل سياسة حققت حتى الآن نجاحا كبيرا وتسير الأمور بنجاح نحو دعم ظروف العيش الداخلية .

٧٧ ـ وفي مجال العلاقات الخارجية فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتبع سياسة عدم انحياز وصداقة مع جميع بلدان العالم . وكما نوهنا في البيانات المشتركة التي تم التوقيع عليها أثناء زيارة الصداقة الرسمية للوفد الحزبي التشيكوسلوفاكي برئاسة السيد جوستاف هوساك الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس تشيكوسلوفاكيا لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في شهر شباط/فبراير من العام الماضي ، فان بلدي يؤيد تأييدا كاملا تلك الدولة في سياستها الخارجية ويرحب بهذه السياسة السلمية التي تستهدف التفاهم المتبادل وعدم الانحياز وتسعى الى تعزيز التعاون مع جميع الدول وبصفة خاصة مع بلدان جنوب شرقي آسيا على أساس مبادىء المساواة والتعايش السلمي .

٧٨ ـ اننا نرى أن حل مشكلات هذه المنطقة وفقا للمصالح الحيوية ولتطلعات شعوب بلدان جنوب شرقي آسيا يجب البدء فيه بالضرورة ، من خلال القضاء على أسباب التشكك وعدم السكينة وعدم الاستقرار . ولا بد من العمل بسرعة على وضع حد لتدخل الامبرياليين والساعين الى الهيمنة . ومع القضاء على هذه الأسباب ، وما يترتب على ذلك من وجود القوات الفييتنامية في جمهورية كمبوتشيا بموجب اتفاقات زمنية محددة ، فان جمهورية فييت نام الاشتراكية مستعدة ـ كما ذكر ممثلها من فوق هذه المنصة ـ أن تسحب قواتها .

٧٩ ـ ان أساسا ايجابيا لحل مشكلة جنوب شرقي آسيا يشكل ،

Digitized by UNOG Library

وتمثل ، في رأينا ، مجموعة كاملة من الاقتراحات الواقعية والبناءة لبلدان الهند الصينية ، دليلا واضحاً ، لا شك فيه ، لارادتها الصادقة في عقد مؤتمر اقليمي ، وفي تعزيز الحوار مع بلدان المنطقة ، باعتباره الطريقة الوحيدة المعقولة والمقبولة لحل يمكن أن يؤدي الى نتائج ايجابية .

٨٠ ـ ان طريق المفاوضات السلمية يبدو واضحاً في مذكرة وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ التي تتضمن المبادىء التي تحكم علاقات التعايش السلمي بغية تحقيق السلام والاستقرار والتعاون بين مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا ، وهي تؤكد ، على نحو لا شك فيه ، الرغبة في التوصل الى تسوية . كما أن هذه الوثيقة تؤكد الرغبة الصادقة لبلدان الهند الصينية في اجراء حوار مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وهي تنص بوضوح على المبادىء اللازمة لاقامة تفاهم وثقة متبادلين بين تلك البلدان . ان تنفيذ هذه المبادىء ، والبدء في اجراء مفاوضات ومشاورات تستهدف التوصل الى اتفاق ، أو الى أي شكل آخر من أشكال التفاهم بين بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، سوف تسهم ـ ونحن واثقون من ذلك ـ في القضاء على أشد الحواجز التي تعترض تحقيق سلم وأمن دائمين في المنطقة .

٨١ ـ كما أننا نرحب أيضا بحقيقة أن الوثيقة المذكورة سابقاً وكذلك الاقتراح المتعلق بمواصلة الحوار السياسي يتضمنان أفكارا عملية تتعلق بتوسيع التعاون بين بلدان جنوب شرقي آسيا في المجالات الاقتصادية ، والتقنية ، والعلمية والثقافية وغيرها . ان أي مسار آخر يحتوي على مناورات أو حيل تعمل ضد الحوار وتستهدف حشد بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعضها ضد البعض الآخر ، وأية محاولات لاساءة استعمال سلطة المنظمة بقصد التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة لن تؤدي الا الى الابقاء على الوضع المضطرب وغير المستقر في جنوب شرقي آسيا . بينما يترتب على الأمم المتحدة واجباً عاجلا هو بالذات القضاء على هذا المصدر الخطير للتوتر ، بقصد دعم السلم العالمي والأمن الدولي الشامل .

البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية (تابع)[*] :

.....

* مستأنفة من الجلسة ٣٥ .

(ج) انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية

٨٢ ـ الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بانتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية ، المقرر اجراءه بعد ظهر يوم الخميس ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الوثائق ذات الصلة : الوثيقة *A/36/301-S/14501* المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٨١ التي تنص على تشكيل المحكمة والاجراء المتبع للانتخاب في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن ؛ والوثائق *A/36/302-S/14502* و *Add 1* الى *3* التي تتضمن قائمة بأسماء المرشحين ؛ والوثيقة *A/36/303-S/14503* التي تتضمن بيانات عن سيرة المرشحين .

٨٣ ـ ونظرا الى التغييرات التي طرأت على البيان الأصلي للمرشحين ، كما ورد في الوثائق *A/36/302-S/14502* و *Add 1* الى *3* ، حيث أن بعض الأعضاء بينوا أنه قد يكون من المرغوب فيه ـ من أجل تسهيل الانتخابات ـ أن يكون أمام الجمعية عند الانتخاب بيان موحد ومستكمل للمرشحين . وبناء على ذلك ، فاني أطلب من الأمانة اعادة اصدار قائمة منقحة بأسماء المرشحين التي يمكن أن تتضمن آخر المعلومات منذ صدور القائمة الأصلية ، وبذلك يسهل الانتخاب بالنسبة لجميع الممثلين .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ،البند ١١٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة *A/35/193* ، و *Add 1* و *2* .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، وآب/اغسطس ، وايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة *S/14071* .

(٣) انظر : تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، نيويورك (١٣ ـ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع *E.81 I 20*) .

(٤) انظر : مؤتمر البلدان الافرو ـ آسيوية ؛ المعقود في الفترة من ١٨ الى ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٥٥ ، نيودلهي ، الصحيفة الرسمية لحكومة الهند .

(٥) الاعلان والبيان المشترك الصادران في كوالا لامبور في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، عن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (انظر *E/C.1/1019*) .

Digitized by UNOG Library